نائب أمير قطر استقبل رئيس مجلس الأمة والوفد الزائر

الراشد: العلاقات بين الكويت والدوحة تاريخية ونسعى لتوطيدها بتنسيق القضايا المشتركة

■ المدينة التعليمية تعد صرحاً وتصب في مجملها في خدمة التعليم الخليجي

■ نهدف إلى تشييد مدينة متكاملة في الكويت قريبا كلبنة مهمة في عملية التنمية

نائب أمير قطر مستقبلاً رئيس مجلس الأمة علي الراشد

الشيخة موزة مستقبلة الوفد البرلماني الكويتي برئاسة الراشد

الدوحة - «كونا»: استقبل نائب الامير ولي عهد دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني امس رئيس مجلس الامة الكويتي علي الراشد الذي يزور قطر على رأس وفد برلماني.

والتقى الراشد والوفد البرلماني رئيس مجلس ادارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع موزة بنت ناصر.

وقال الراشد في تصريح لـ«كونا» ان اللقاء مع نائب الامير ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ساده الود والتقدير والذي يعكس عمق العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

واكد ان لقاء الشيخة موزة بنت ناصر تم خلاله الاستماع الى شرح واف عن المدينة التعليمية وكيفية اعتماد وجلب الجامعات العالمية المرموقة لفتح فروع لها في قطر.

واعتبر المدينة التعليمية في قطر صرحا تعليميا ومحل «افتخار واعتزاز» وتمثل احد الاوجه الحضارية لدولة قطر والتي تصب في مجملها في خدمة التعليم الخليجي.

واشار الراشد الى مشروع تشييد مدينة تعليمية متكاملة في الكويت خلال الفترة المقبلة وقال انها تعتبر احد اللبنات المهمة في عملية التنمية التي تشهدها الكويت مشددا على ان التعليم يعد السلاح الاقوى في كل دولة.

واكد في هذا السياق ان من ضمن اولويات مجلس الامة الكويتي الاهتمام بالتعليم وهي مسالة طرحها حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح مؤكدا ان الدور الاساسي يقع على الحكومة لترجمة تلك الرؤية الى واقع ملموس.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للرئيس الراشد كلا من الأعضاء احمد لاري وحمد الهرشاني ومحمد الرشيدي وناصر الشمري والدكتور صلاح العتيقي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

وكان رئيس مجلس الأمة الكويتي علي الراشد قال في تصريح سابق أن هدف الزيارة التي يقوم بها الوفد البرلماني الكويتي الى دولة قطر هو توطيد العلاقات الثنائية بين الشعبين الشقيقين والتنسيق تجاه عدد من القضايا التي تهم البلدين.

جاء ذلك في تصريح لـ«كونا» اثر وصول الراشد الى الدوحة على رأس وفد برلماني في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام حيث كان في استقباله رئيس مجلس الشورى القطري محمد بن مبارك الخليفي وعدد من أعضاء المجلس وسفير دولة الكويت المعتمد لدى دولة قطر علي سلمان الهيفي وأعضاء السفارة.

ووصف الراشد العلاقات الكويتية - القطرية بالتاريخية «وتعكس عمق العلاقات الاخوية بين الشعبين الشقيقين» معتبرا ان زيارة الوفد البرلماني الكويتي لدولة قطر والتي تأتي ضمن جولة خليجية «هي من اجل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وبحث القضايا التي تنصب في مجملها لمصلحة الشعبين الشقيقين».

وذكر انه سيبحث مع المسؤولين القطريين موضوعات عديدة تتعلق بتعزيز العلاقات الأخوية والتنسيق في المواقف الخارجية والمؤتمرات العربية والاقليمية والدولية لاسيما ان دولة الكويت ترأس اتحاد البرلمانيين العرب.

ولفت الراشد الى انه سيتم مع الجانب القطري بحث تنسيق المواقف تجاه المواضيع المطروحة على جدول اعمال المؤتمر البرلماني الدولي الذي سيعقد في الاكوادور الشهر المقبل.

وقال في هذا السياق ان الكويت ستستضيف خلال الفترة المقبلة اجتماع رؤساء البرلمانات العربية اذ سيتم بحث اللجان التي ستشكل والنتائج المرجوة من ذلك الاجتماع.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للرئيس الراشد كلا من الأعضاء احمد لاري وحمد الهرشاني ومحمد الرشيدي وناصر الشمري والدكتور صلاح العتيقي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

■ من أولويات مجلس الأمة الاهتمام بالتعليم وهي مسألة تحظى بالدعم السامي

الراشد والوفد البرلماني يستعرضون المدينة التعليمية في قطر

الوفد البرلماني الكويتي لدى وصوله إلى الدوحة في زيارة رسمية

المطلوب هو تقويم أداء السلطة التنفيذية وليس تعطيله

نواب: الاستجواب حق دستوري.. وإمهال الحكومة واجب نيابي

■ البذالي: المساءلة ينبغي أن تكون أداة فاعلة لتطوير الأداء وتحقيق آمال الشارع

■ التميمي: أقف ضد الاستجوابات الهزلية التي تقدم فقط لتسجيل موقف معين

بدر البذالي

سعود الحريجي

عبدالله التميمي

كتب مصطفى كامل

اكد نواب في مجلس الأمة ان الاستجوابات حق دستوري لكل نائب، ولا يمكن لأحد مصادرة هذا الحق من النواب، لافتين في الوقت ذاته إلى ان النواب عليهم التزامات شخصية بضرورة امهال الحكومة الفترة اللازمة للحكم على ادائها، كما انهم مطالبون بعدم عرقلة إنجازات المجلس.

وعلق النائب بدر البذالي على تنامي وتيرة الاستجوابات المقدمة من النواب إلى الوزراء في الفترة الاخيرة، بانها حق دستوري، لكنه شدد على اهمية ان نمهل الوزراء مهلة لا تقل عن 6 اشهر قبل استخدام هذا الحق الدستوري ضدهم، من اجل تحقيق آمال وطموحات الوطن والمواطن.

وقال البذالي انه اذا كان الاستجواب حق دستوري، ضمنه المشرع لكل نائب، فان الهدف الرئيسي الذي يتعين ان تسخر له هذه الآلية الدستورية من النواب هو تقويم الأداء الحكومي وليس تعطيله، معرباعن قناعته بحق الحكومة في الحصول على مهلة حتى انتهاء دور الانعقاد الأول قبل استخدام هذا الحق الدستوري ضد اعضائها.

واشار إلى ان الاستجواب ينبغي ان يكون اداة فاعلة لتطوير الاداء وعفاءة الاعمال السياسية والاقتصادية وتحقيق آمال الشارع الكويتي بما يتماشى مع الاهداف التنموية للدولة والطموح من وزرائها، مشددا على ان موقفه هذا لا يعني رفضه للاستجوابات او تاييدها، فالوقت لا يزال مبكرا على تقييمها كما ينبغي.

وأوضح ان من حيث المبدأ هناك حاجة ملحة لتقريب وجهات النظر واثراء النقاش كلغة للتفاهم بين السلطتين بما يخدم مصلحة البلاد، ودعم حركة التنمية المستهدفة، مؤكدا على اهمية ان تشكل منطلقات الاستجوابات البرلمانية اساسا لعملية صياغة دعم مرحلة الاصلاح المستهدف للبلاد سياسيا واقتصاديا.

وقال البذالي انه اذا كان الاستجواب حق مكفول للنائب لا يجب ان يحاسب عليه، الا انه يجب ان يأتي في الوقت نفسه ضمن الاطر القانونية التي اسس لها الدستور، والا يخرج مضمونه بلغة تعاكس معطيات الحوار البناءة والبعد عن المزايدات وتحقيق المكاسب الشعبية.

من جانبه، اكد النائب سعود الحريجي ان الاستجواب حق دستوري لعضو مجلس الأمة لا يمكن لأحد ان ينازعه في موعد تقديمه ولكن الوقت غير ملائم لمساءلة الحكومة خاصة انه لم يمضي على تشكيلها سوى شهرين، متسائلا كيف يمكن محاسبة وزير على عمله وسياساته ومجلس الأمة لم ينته من مناقشة برنامج عمل الحكومة إلا في الجلسة الأخيرة؟.

وقال الحريجي لقد شكل مجلس الأمة عدة لجان تحقيق في أكثر من موضوع وهو ما يفرض على النواب من باب التدرج في المساءلة السياسية الانتظار حتى تنتهي تلك اللجان من اعمالها بما يحقق رغبة صاحب السمو امير البلاد بضرورة التدرج في استخدام الأدوات الدستورية.

■ الحريجي: كيف نحاسب حكومة لم يمض على تشكيلها شهران؟

وعبر الحريجي عن خشيته ان تدفع رغبة النواب لأثبات قدرة المجلس على القيام بالدور الرقابي في صرف المجلس عن دوره التشريعي الذي حقق فيه انجازات غير مسبوقة مقارنة بالفصول التشريعية السابقة التي لم تشهد هذا الكم والكيف من التشريعات، فضلا عن ان التوجه إلى المساءلة السياسية بعد 50 يوما فقط من بدء أعمال المجلس هو تكرار لذات المثالب السابقة عندما هيمن الدور الرقابي على الدور التشريعي وكانت النتيجة هو جدول أعمال مزدحم بموضوعات ومشروعات قوانين يعود بعضها لأكثر من 10 سنوات سابقة.

وأكد الحريجي أن المجلس لا يمكن ان يهمل دوره الرقابي أو يحيده لكن من الممكن أن يمارس هذا الدور بوسائل مختلفة منها الاسئلة ولجان التحقيق وطلبات المناقشة مثلما حدث في الجلسة الخاصة بشأن التصريحات المتعلقة بالتجاوز والتعدي على المال العام حيث قدمت الحكومة عرضا مرئيا برؤيتها وردها على ما اثير من اتهامات.

وراهن الحريجي على أن المجلس الحالي سوف يقدم للكويت ما لم تقدمه مجالس الأمة السابقة حيث تتفق رغبات الأعضاء على ضرورة التركيز على تحقيق انجازات تشريعية تنموية واقتصادية وشعبية مستحقة منذ سنوات.

وأكد الحريجي ضرورة عدم فهم حديثه على انه يقف مع الحكومة على طول الخط، مشيرا إلى أن موقفه هذا منسجم مع الكثير من النواب الذين اتفقوا في ديوان النائب أحمد المليفي قبل بدء أعمال مجلس الأمة على ضرورة منح الحكومة فترة ستة أشهر قبل مساءلتها عن أعمالها.

وقال الحريجي لذلك من الحكمة الثبات على المبادئ المتفق عليها لإتاحة الفرصة أمام الوزراء للعمل وحتى لا يكون هناك عذر فيما بعد عن أي خلل.

ورأى أن موقفه وكذلك النواب سيكون حاسما حازما في محاسبة أعضاء الحكومة بعد إنقضاء المهلة الممنوحة لهم مؤكدا انه بعد هذه المدة سيتضح من الوزراء جاء للعمل والإصلاح.

بدوره أكد النائب عبدالله التميمي انه مؤيد لاستجواب النائب سعدون حماد لوزير النفط هاني حسين تأييدا كاملا، كاشفا انه سوف يكون من المتحدثين المؤيدين للاستجواب.

وبسؤاله عن عدم مشاركته لحماد في الاستجواب وفقا لما كان قد اعلناه سابقا قال التميمي ما حدث هو تقسيم ادوار ولم انسحب وكنا في طور التنسيق واتفقنا على التأجيل، وحدثت عملية توزيع ادوار وانا من مؤيديه.

وحول كم الاستجوابات التي تلوح في الأفق وما اذا كانت تعيد المجلس الحالي الى ما كانت عليه الغالبية في المجلس المبطل من تأزيم وتعطيل لعجلة التنمية اوضح التميمي ان الاستجوابات المستحقة لا يمكن ان تعطل عجلة التنمية لافتا في المقابل انه ضد الاستجوابات الهزلية التي تقدم فقط لاجل تسجيل موقف معين.

واضاف التميمي انه يتوقع تعديلا حكوميا مرتقبا في الفترة المقبلة يكون من شانه وقف جماح الاستجوابات.

من جهته، قال النائب عدنان المطوع في مستعرض رده بان كثرة الاستجوابات الحالية والتي تلوح في الأفق تعيد البلاد الى ايام الغالبية في المجلس المبطل من حيث تعطيل التنمية والانجاز؛ مازالت اكظم غيظي بسبب الاستفزاز الحاصل في التعيينات خاصة التشكيل الحكومي منذ البداية وتسال سمو رئيس الوزراء هل التشكيل الوزاري يتبع النواب ويعكس تركيبة المجلس الحالي ام انه امتداد للمعارضة السابقة ؟! وهل جميع اعضاء حكومتك يا سمو الرئيس امتلوا لتوجيهات حضرة صاحب السمو امير البلاد وصوتوا في الانتخابات الماضية لاسيما وكلاء الوزارات؟!

الهيئة ستكون مستقلة وتعنى بوضع المواصفات العالمية

«المرافق العامة البرلمانية» بحثت مشروع إنشاء «العامة للغذاء»

اجتماع لجنة المرافق العامة البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

■ المطوع: الناس تتابع بقلق عبر وسائل الإعلام ما يتردد عن الغذاء الفاسد

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها أمس مشروع قانون انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية بحضور ممثلي وزارة الصحة ومعهد الابحاث العلمية والقطاع الخاص.

وقال مقرر اللجنة النائب عدنان المطوع في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اهمية الهيئة تكمن في عدم وجود مرجعية واحدة لمتابعة كل ما يتعلق في الغذاء سواء المستورد منه او المنتج محليا.

واضاف المطوع ان الهيئة ستكون مسؤولة بشكل مباشر عن كل ما يتعلق بالغذاء وتطويره ومراقبته ووضع المواصفات العالمية له ورفع الشكاوى ضد المخالفين.

وذكر ان الناس تتابع عبر وسائل الاعلام ما يتردد عن الغذاء الفاسد او غير الصالح للاستهلاك الادمي سواء في الكويت او في العالم والذي ما زالت قضية اسبدال لحوم الابقار بلحوم الخيل احدى صوره مشيرا الى حاجة الكويت الماسة لمثل هذه الهيئة.

واوضح ان الهيئة ستكون مستقلة وغير مرتبطة باي من الجهات الحكومية كما ستكون لها موازنتها الخاصة معربا عن امله في انجاز هذا القانون قبل قفل دور الانعقاد الحالي «لما له من اهمية في ضبط الكثير من الامور المتعلقة بالغذاء والتغذية».

«التشريعية» ناقشت قانون تنظيم القضاء

ناقشت اللجنة التشريعية والقانونية في اجتماعها مشروع والاقتراحات الخاصة بشان قانون تنظيم القضاء بحضور ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الداخلية والبنك المركزي ووزارة المالية والمجلس الاعلى للقضاء.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة الدكتورة معصومة المبارك في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان «ممثلي المجلس الاعلى للقضاء قدموا لنا مذكرة وافية وشاملة حول المقترح بما فيه من تعديلات».

واضافت ان وزارة العدل طلبت تأجيل المناقشة لانها لم تستكمل اعداد مذكرة الرد على مقترح قانون تنظيم القضاء «وبناء عليه ستناقش اللجنة قانون تنظيم القضاء حين تستكمل وزارة العدل من اعداد مذكرتها في هذا الشان».

واوضحت ان اللجنة استكملت مناقشة قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب مشيرة الى اهمية هذا القانون على المستوى الدولي له اهمية كبرى «ودولة الكويت متأخرة في اعداد هذا القانون واللوائح الخاصة به». وافادت بان اللجنة ستجتمع اليوم لاستكمال مناقشة مشروع القانون «املا ان نكون ملتزمين بالموعد المحدد الذي حدده فريق الاولويات في عرضه على جدول اعمال المجلس.